ومن الواضح ان مثل هذه العمليات تزعج النظام الاردني وتقلقه لان لها نتائج مباشرة على مجمل الوضع الاقتصادي . وقد كان يمكن الاستفادة من نتائجها في تخفيف الضغط عن المقاومة ، لولا حادث مفاجيء تم اثناء تنفيذ هذه السياسة . ففي يوم ٤ نيسان نقلت وكالات الانباء من عمان اخبارا تقول بأن اتفاقا اوليا قد تم الوصول اليه يدور حول نقطتين : ١ — تتعهد المقاومة باخراج الاسلحة الثقيلة والفدائيين من عمان كاجراء ذاتي في غضون ٥ أيام . ٢ — يصدر كاجراء مقابل قانون عفو عام عن المعتقلين بتهم امتلاك السلاح واطلاق النار . وفورا صدر عن ناطق باسم اللجنة المركزية نفي رسمي لهذا النبأ . وأكد النفي « ان موقفنا هو التوقف عن التراجع ، وقد بدأنا فعلا العمليات في معظم المناطق ، وخاصة على الحدود السورية — الاردنية ، دون اعلان منا عن العمليات ، ثم ابتدأت السلطة تعلن ، مما اضطرنا للاعلان . ان موقفنا واضح : لا تراجع ، ولا اتفاقات جديدة » . الا ان يوما واحدا مضى على هذا التصريح فقط ، وزع بعده في بيروت بيان باسم اللجنة المركزية اعلن أن اللجنة قررت سحب الفدائيين من عمان . وفي نفس اليوم عقد أبو أياد مؤتمرا صحفيا في عمان اعلن فيه ان ما جرى « ليس اتفاقا جديدا مع السلطة ، وان اللجنة المركزية رأت سحب السلاح من عمان باجراءات ذاتية حتى لا تعطي للاردن حجة بضرب عمان ، ونحن لم نربط هذا الاجراء باجراء العفو الذي ستصدره الحكومة » . وقد بدأ الانسحاب فعلا من عمان بصورة يومية وانتهى يوم ١٣ نيسان ، وقد رافقت عملية الانسحاب مواقف ذات دلالة خاصة : ١ — كانت اللجنة العربية ، واللجنة العسكرية التابعة لها مجمدة تماما منذ أن رفض وصفي التل ان يسمح لوفد عسكري منها بالتوجه الى اربد للتحقيق بما يجري. (٢٨ اذار) . ٢ — صرح وصفي التل لصحيفة « لوموند » الفرنسية قائلا انه يستطيع تصفية المقاومة خلال ساعات وطالب الفلسطينيين «بتكييف أنفسهم بالوضع الجديد بالنسبة لاسرائيل.ومواجهة الحلول السياسية بشجاعة ، وليس بالتمسك بالمواقف المبدأية » . (٦ نيسان) . ٣ — اعلن انه بعد انهاء الانسحاب ستقوم السلطة بعملية تفتيش عن الاسلحة والمقاتلين تحت اشراف مكتب الارتباط الذي يضم ممثلين عن السلطة والمقاومة واللجنة العربية . (٨ نيسان) . وقد كان هذا الانتقال المفاجيء ، من قرار ضرب المرافق الحيوية، الى قرار الانسحاب من عمان والموافقة على التفتيش في ظل استمرار الاشتباكات وخاصة في شمالي الاردن ، مثار تكهنات واسعة في اوساط المراقبين . ويبدو ان استنتاجاتهم تلخصت في النهاية بموقفين . يرى الموقف الاول ان قرار ضرب المصالح الحيوية يعكس موقفا سائدا في قيادة حركة المقاومة يرفض امكانية التعايش مع النظام الاردني ويعتبر خوض المعركة معه ضرورة لا بد منها لضمان حرية المقاومة في العمل ضد اسرائيل من الاراضي الاردنية . بينما يرى الموقف الثاني انه اذا انتقل الفدائيون الى الاغوار ، فمن الممكن ايقاف الصدام بين المقاومة والنظام . ويظهر ان كل موقف من هذين الموقفين وجد طريقه للتنفيذ في وقت واحد . ولعل التصريح الذي ذكرناه قبل قليل والقائل « لا تراجع ، ولا اتفاقات جديدة » يعبر عن الموقف الاول ، بينما يعبر عن الموقف الثاني تصريح آخر قال فيه ابو أياد « أن القوات المنسحبة اعيد توزيعها على القواعد في الاغوار، مكانهم الطبيعي» (١٦ نيسان) .

بينما كانت عملية الانسحاب تتم من عمان ، بدأت السلطة الاردنية عمليات التفتيش عن الاسلحة في الاحياء التي أعلنت المقاومة أنها قد اخليت من السلاح والفدائيين ففتشت في اليوم الاول لبدء العملية ثلاثة احياء، وواصلت عمليات التفتيش حتى يوم ٣ ايار ، وبذلك تكون هذه العملية قد استغرقت حوالي ٢٢ يوما ، تعمدت السلطة أثناءها ان تعلن بين وقت وآخر انها عثرت على كميات كبيرة من الاسلحة في مخابيء سرية ، كما تعمدت ان تعلن بين حين وآخر انباء تتعلق بقانون العفو لتؤثر على معنويات الجماهير وتدفعها لتسليم ما لديها من سلاح فردي . ففي ١٠ نيسان أعلن ان الحكومة « انتهت من اعداد قانون عفو عام وان هذا القانون سيصدر فور اخلاء مدينة عمان من السلاح والمسلحين تماما » . وفي ٣٠ نيسان اعلن « ان اللجنة القانونية في مجلس النواب قد اقرت قانون العفو » . ثم اختفت أخبار هذا القانون لان جولة جديدة من التوتر قد بدأت ، فبعد أن غطت المواقف الهادئة على حملة اربد ، وعلى عمليات الانسحاب والتفتيش ، اصبح الوقت مناسبا للضغط على المقاومة من جديد حسب التكتيك المتبع باستمرار . وفيما يتعلق بعمان ، كانت الحجة الاردنية دائما اثناء المفاوضات مع اللجنة العربية